

الهيئة العامة للصناعة  
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

٤٤٥٠ / ٧٧ / ٤٤٦٢

الهيئة العامة للصناعة  
Public Authority For Industry

الوزير في المكتب  
Minister's Office



20 APR 2015

**قرار وزاري رقم ١٩ / ٢٠١٥**

**بشأن اعتماد المواصفات القياسية الخليجية كمواصفات قياسية كويتية**

**وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة**

**بعد الاطلاع ...**

- على المرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي.
- وعلى القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة ولائحته التنفيذية المعدل بنظام التنظيم الصناعي الموحد لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم 13 لسنة 2006 بشأن الموافقة على النظام الأساسي لهيئة التقىيس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- وعلى قرارات المجلس الفني لهيئة التقىيس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الرابع والثلاثون المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2014م.

**قرر**

**مادة أولى**

تعتبر مواصفات قياسية كويتية اختيارية، المواصفات القياسية الخليجية (المواصفات اختيارية) وعددها 224 وواردة بالجدول المرفق بالقرار.

**مادة ثانية**

تلغى جميع القرارات السابقة بشأن اعتماد المواصفات القياسية الكويتية التي تتعارض مع هذا القرار.



الهيئة العامة للصناعة  
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

٢٠١٥/٦٧/٢٣

الهيئة العامة للصناعة

Public Authority For Industry

مكتب الوزير  
Minister Office



20 APR 2015

### مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به من تاريخ نشره وعلى الجهات المختصة تنفيذ ما جاء به من أحكام.

أنس خالد الصالح  
أ. خالد الصالح  
وزير المالية

وزير التجارة والصناعة بالوكالة  
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة



Ref.: ٤١٥/٧٧/٤٢٩  
إشارة:

Date: 3 APR 2015 ..... التاريخ:

I\_06412\_2015

12/04/2015

الموقر

معالي الأخ الفاضل / أنس خالد الصالح  
وزير المالية

وزير التجارة والصناعة بالوكالة

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة

MOCI\_07643\_2015

16/04/2015

بعد التحية ...

الموضوع: اعتماد المعايير القياسية الخليجية  
المعايير القياسية الكويتية

نود الاحاطة بأنه بناءً على قرارات المجلس الفني لهيئة التقىيس ندول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها الرابع والثلاثون المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2014م.

ووفقاً لمرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي مادة 14 والتي تنص على "تقيد المصالح الحكومية والهيئات والإدارات والمؤسسات العامة في دفاتر شروطها وفي وثائق مشترياتها بالمعايير القياسية الكويتية، ولا تغفر من هذا الالتزام إلا في حالات معينة بموافقة وزير التجارة والصناعة استناداً إلى مبررات تقدمها وتكون مقبولة لديه".

وعليه يسرنا أن نرفق لكم القرار الوزاري بشأن اعتماد المعايير القياسية الخليجية  
المعايير القياسية (معايير اختيارية) الكويتية.



Ref.: اشارة:

Date: التاريخ:

والجدول أدناه يوضح عدد الموصفات القياسية المراد اعتمادها في القرار الوزاري:

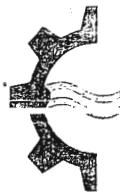
الموصفات القياسية	اللجنة الفنية	م
71	مواصفات المنتجات الكيميائية والغزل والنسيج	.1
21	مواصفات المنتجات الميكانيكية والمعدنية	.2
1	مواصفات المنتجات الكهربائية والالكترونية	.3
4	مواصفات المقاييس	.4
4	مواصفات المنتجات الغذائية والزراعية	.5
45	مواصفات منتجات التشييد ومواد البناء	.6
28	مواصفات معدات إنتاج ونقل وتوزيع المياه	.7
4	مواصفات معدات توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية	.8
46	مواصفات قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية	.9
224	المجموع	

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير، ..

المدير العام بالتكليف

محمد فهد العجمي

المرفقات: المذكورة أعلاه



الهيئة العامة للصناعة  
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

٢٠١٥ / ٦٧ / ٤٩٢

الهيئة العامة للصناعة  
Public Authority For Industry



20 APR 2015

**قرار وزاري رقم (١٩) / ٢٠١٥**

## **بشأن اعتماد المواصفات القياسية الخليجية كمواصفات قياسية كويتية**

**وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة**

**بعد الاطلاع ...**

- على المرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1977 في شأن التوحيد القياسي.
- وعلى القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة ولائحته التنفيذية المعدل بنظام التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم 13 لسنة 2006 بشأن الموافقة على النظام الأساسي لهيئة التقىيس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- وعلى قرارات المجلس الفني لهيئة التقىيس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الرابع والثلاثون المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2014م.

### **قرر**

#### **مادة أولى**

تعتبر مواصفات قياسية كويتية اختيارية، المواصفات القياسية الخليجية (المواصفات اختيارية) وعددها 224 وواردة بالجدول المرفق بالقرار.

#### **مادة ثانية**

تلغى جميع القرارات السابقة بشأن اعتماد المواصفات القياسية الكويتية التي تتعارض مع هذا القرار.



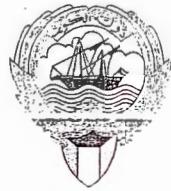
الهيئة العامة للصناعة  
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

٤٠١٥/٦٧/٤٢٤

الهيئة العامة للصناعة

PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

مكتب المدير العام  
Administrator Office



20 APR 2015

### مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به من تاريخ لشره وعلى الجهات المختصة تنفيذ ما جاء به من أحكام.

**أنس خالد الصالح**

**وزير المالية**  
**وزير التجارة والصناعة بالوكالة**  
**رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة**

نسمة  
مكتب المدير العام  
نائب المدير العام  
إدارة المواصفات والمقاييس  
٢٠١٥/٤/٢١